الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

11-10-09 **أكتوبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الشورى يطالب بتطوير أداء "حقوق الإنسان" في الرصد وتلقي البلاغات

المصدر: جريدة مكة السبت 23 صفر 1442هـ -10 أكتوبر 2020م
https://makkahnewspaper.com/article/1521785

مكة – الرياض

إحدى جلسات الشورى عبر الاتصال المرئي (مكة(

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته بعد غد (عبر الاتصال المرئي)، على توصيات رفعتها لجنة الشؤون الأمنية، بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه ما تضمنه التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 1440 /1441هـ أثناء مناقشته في جلسة سابقة، فيما طالب هيئة حقوق الإنسان أن تعمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على تطوير آليات الرصد وتلقي البلاغات وإحالة ما ترى منها إلى النيابة العامة، بعد التحقق من صحتها ودراستها، والعمل على تطوير لجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص وآليات عملها، وإيجاد خطة عمل تنفيذية لرفع مستوى أدائها وفق المعايير المعتبرة دوليا في ذلك.

ويطلع المجلس على وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه ما تضمنه مشروع نظام صندوق التنمية العقارية عندما تم طرحه للنقاش في جلسة سابقة، وسيصوت المجلس على ما تضمنه تقرير اللجنة بشأن مشروع النظام من توصيات وعلى ما يتضمنه المشروع من مواد.

كما يصوت على عدد من توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة في تقريرها بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من آراء وملحوظات تجاه ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 1440 /1441هـ، وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن تقرير الهيئة.

ويناقش المجلس تقريرا مقدما من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة العامة على أموال القاصرين ومن في حكمهم للعام المالي 1440 /1441هـ، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير وقدمت عليه توصياتها اللازمة بشأنه، ودراسة تقرير آخر من اللجنة المالية بشأن تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني المعاد إلى المجلس لدراسته وفقا للمادة (17) من نظامه.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير مقدم من لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع نظام الزراعة المعاد إلى المجلس لدراسته وفقا للمادة (17) من نظامه، وتقرير مقدم من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة الرياضة للعام المالي 1440 /1441هـ ، وتقرير آخر مقدم من لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة (مشروعات) للعام المالي 1440 /1441هـ.

ويصوت في جلسته التي يعقدها الثلاثاء المقبل على توصيات رفعتها اللجنة الأمنية إلى المجلس بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه ما تضمنه التقرير السنوي للرئاسة العامة للاستخبارات العامة للعام المالي 1440 /1441هـ، وذلك بعد أن يطلع المجلس على وجهة نظر اللجنة بشأن التقرير السنوي.

كما يناقش تقريرا تقدمت به اللجنة المالية بشأن مشروع نظام التخصيص، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة مشروع النظام وقدمت عليه توصيتها اللازمة.

عقب ذلك يطلع على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه ما تضمنه

حقوق الإنسان في الصحافة

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي1440 /1441هـ ، قبل طرح توصيات اللجنة للتصويت لإصدار القرار بشأنها.
ومن أبرز التوصيات التي ضمنتها اللجنة في وجهة نظرها تمهيدا لطرحها للتصويت مطالبة المؤسسة بتعزيز الاستفادة من الأصول الاستثمارية بما يساهم في تحقيق عوائد نقدية مجدية تساعدها في سد العجز بين إيراداتها ومصروفاتها، ودراسة أثر جائحة كورونا على استدامة استثماراتها، وعلى قرارات المشتركين وأعداد المتقاعدين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للمحافظة على أصولها.

من جدول أعمال الشورى:

- التقرير السنوي لمركز تنمية الإيرادات غير النفطية للعام المالي 1440 /1441هـ.
- مطالبة الخطوط السعودية بمعالجة التباين في جودة الخدمات على رحلاتها.

اليوم

"النظام" يحمي المرضى النفسيين ويكفل لهم حقوقهم

المصدر: جريدة اليوم السبت 23 صفر 1442هـ -10 -أكتوبر 2020م
https://www.alyaum.com/articles/6281890

أوضحت هيئة حقوق الإنسان تزامنا مع اليوم العالمي للصحة النفسية، أن من حقوق المرضى النفسيين حمايتهم من المعاملة المهينة أو الاستغلال، وألا يستخدم معهم العقاب البدني أو المعنوي أو التهديد بهما.
كما يتمتع المريض النفسي - بموجب المادة التاسعة من نظام الرعاية الصحية النفسية - بعدة حقوق تكفل له تلقي العناية الواجبة في بيئة آمنة ونظيفة، والحصول على العلاج، وينوب عنه في المطالبة بها وليه أو وكيله.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اللجنة الصحية توصي بمنح "وريف الخيرية" ترخيصاً لجمع التبرعات وإدارة الوقف

الشورى يطالب بتسريع مشروع علاج الأورام بالبروتون

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1846990

يناقش الشورى بعد غدٍ الثلاثاء تقرير اللجنة الصحية وتوصياتها على التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 40-1441، وقد طالبت في التوصية الأولى بمنح مؤسسة (وريف الخيرية) ترخيصا لجمع التبرعات الخيرية، وإدارة الأعمال الوقفية، وذلك لتتمكن من أداء مهمتها وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها، ودعت في التوصية الثانية المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الدعم لإنشاء مركز متخصص بالطب الاتصالي، وتوفير الإمكانات اللازمة له، كما حثت التوصية الثالثة المؤسسة وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للعمل على إتمام مشروع علاج الأورام بالبروتون.

مناقشة دور "التخطيط" في خلق فرص وظيفية للشباب في المحافظات والمراكز لتحقيق التنمية المتوازنة

وأشارت اللجنة الصحية إلى قيام مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي الخيرية (وريف الخيرية) بالعديد من الإنجازات في مجال تقديم الخدمات والمساعدات الخيرية التابعة للمؤسسة وهذا بدوره يعكس دورها الفعال في تقديم الخدمات الخيرية والاجتماعية، وتهدف هذه المؤسسة إلى دعم توفير الخدمات الطبية التخصصية، ودعم الأبحاث العلمية والتطبيقية المتعلقة بالمجالين الطبي والصحي، ودعم الأنشطة الثقافية والعلمية التي تساهم في رفع مستوى الوعي بالثقافة الصحية، ودعم تأهيل الكفاءات الطبية المتخصصة للمواطنين، ودعم برامج الوقاية من الأمراض، وتقديم العون للمرضى المحتاجين، ولقد قامت هذه المؤسسة بالعديد من المشروعات الخيرية الصحية واستفاد منها العديد من المرضى إلا أنها تواجه صعوبة في عدم تمكينها من جمع التبرعات مباشرة بحرية، لكونها مؤسسة وليست جمعية، وبذلك لم تستطع جمع تمويل كافي لدعم وتعزيز أول صندوق استثماري وقفي في المملكة أخذ في الاعتبار أن هناك نظام حوكمة داخل المؤسسة بالإضافة إلى حوكمة هيئة السوق المالية على الصندوق الاستثماري الوقفي.

التوسع في تطبيقات الصحة الإلكترونية

وأظهرت جائحة كورونا مدى الحاجة إلى التوسع في تطبيقات الصحة الإلكترونية، والعيادات والمراكز الصحية الافتراضية، وأهميتها في كونها تسهم في الوصول إلى أكبر عدد من المرضى وفي أماكنهم وبتكلفة أقل، دون الإخلال بمعايير الجودة، وتسهم في التغلب على محدودية الطاقة الاستيعابية للمستشفى، ولعل برنامج الطب الاتصالي مثال ناجح في هذا الأمر، عليه جاءت التوصية الثانية، وحول موضوع علاج الأورام السرطانية بالبروتون أوضحت اللجنة الصحية في الشورى أن مستشفى الملك فيصل التخصصي ووزارة الصحة وغيرها من الجهات ذات العلاقة درست هذا الموضوع منذ ما يقرب من سبع سنوات، وإلى الآن لم ير المشروع النور لعدة أسباب إدارية ومالية، ومع أهمية هذا النوع من العلاج وفي ظل الدور الذي يلعبه المستشفى في هذا المجال فإنه حان الوقت للإسراع في هذا المشروع بناء على الدراسات الفنية التي أظهرت الحاجة له طبية، مع توفير التكلفة المادية المترتبة على إرسال المرضى السعوديين للخارج لتلقي هذا النوع من العلاج، لذلك جاءت التوصية الثالثة.

دعم تمكين المرأة حسب الرؤية

من ناحية أخرى، تساءل أعضاء لجنة الاقتصاد والطاقة في الشورى عن مستوى التنسيق بين وزارة الاقتصاد والتخطيط والوزارات والقطاعات المختلفة والصعوبات التي تواجه الوزارة في الحصول على البيانات، إضافة إلى معالجة الازدواجية في التخطيط بينها وتلك القطاعات، وتداخل عمل الوزارة مع عمل الوزارات الأخرى.

كما ركز النقاش حول ما تضمنه التقرير بشأن الدراسات التخطيطية المقدمة من الشركات العالمية ومكاتب الاستشارات العالمية التي تتعاقد معها الوزارة والدراسات المقدمة للأجهزة الحكومية المختلفة، وناقشت اللجنة مع المسؤولين بالوزارة

دور الوزارة في دعم تمكين المرأة حسب رؤية المملكة وبما يعزز دورها في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى دور الوزارة في المساهمة بخلق فرص وظيفية للشباب في المحافظات والمراكز المختلفة لتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة، واطلعت لجنة الاقتصاد والطاقة في اجتماعها على مدى تأثير جائحة كورونا على برامج ومشروعات التحول الوطني والبرامج التنفيذية للرؤية، ودور وزارة الاقتصاد والتخطيط في تقييم أثر السياسات الاقتصادية.

استحداث وظائف لخفض البطالة

وعقدت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى اجتماعاً عبر الاتصال المرئي برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة د. فيصل آل فاضل، وبمشاركة وكيل وزارة الاستثمار لشؤون تطوير البيئة الاستثمارية د. عائض العتيبي، ووكيل الوزارة للتسويق والاتصال د. خالد طاش وذلك لمناقشة التقرير السنوي لوزارة الاستثمار للعام المالي 40-1441، واستعرض الاجتماع أبرز الموضوعات التي وردت في تقرير الوزارة لاسيما ما يتعلق بمستقبل الاستثمارات الأجنبية وتقييم أثر هذه الاستثمارات على مستوى الخدمات وجودتها، وتوطين القطاعات التي تعمل بها واستحداث الوظائف بما يسهم في خفض البطالة. كما تطرق أعضاء اللجنة في تساؤلاتهم عن نسبة الشركات الجديدة التي دخلت السوق خلال عام التقرير، وكيفية تسهيل إجراءات تأشيرات الدخول إلى المملكة ومساهمتها في رفع مستوى الاستثمارات، ودعم الوزارة لمؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مساهمتها في رفع مستوى الاستثمارات، وناقشت اللجنة في اجتماعها مدى تحقيق الوزارة للأهداف التي تسعى إلى التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وآخر ما توصلت إليه الوزارة بشأن تطوير الاستثمار الأجنبي لتحقيق مزيد من الجاذبية للاستثمارات الأجنبية في المملكة.

تأسيس جمعيات أهلية في الرياضة واستثمار بناء الصالات

خطة لتوظيف السعوديات في ميدان الرياضة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1846991

تخضع أربع توصيات للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى للمناقشة غدا الاثنين، وقد طالبت فيها اللجنة وزارة الرياضية بالعمل التكاملي مع الجهات العاملة في قطاع الثقافة والترفيه والسياحة والاستفادة من تبادل الخبرات لخدمة القطاع في ميدان التحول الرقمي، والتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة بما في ذلك القطاع الخاص للاستثمار في بناء الصالات الرياضية وتشغيلها في مواقع الجمعيات الأهلية ولجان التنمية ومراكز الأحياء، حيثما وجد مساحات ملائمة، إضافة إلى التوسع في تحفيز وتشجيع تأسيس الجمعيات الأهلية في المجال الرياضي، وطالبت لجنة الشورى وزارة الرياضة بإعداد كافة المستهدفات السنوية الكمية والنوعية وتحديد ما تحقق منها كمؤشرات أداء في جميع مسارات العمل.

وأشارت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في دراستها للتقرير السنوي لوزارة الرياضة للعام المالي 40-1441، الدعم الذي تحظى به الرياضة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده والذي يعكس أهمية الرياضة لدى قيادة هذه البلاد والتطلع إلى تطويرها والنهوض بها لتحقيق أعلى المستويات، وقد حققت الوزارة إنجازات عديدة ومتنوعة، منها تسجيل ما نسبته نحو 75 % من مجمل مراحل التحول الرقمي لقطاع الرياضة بالكامل، ورفع نسبة ممارسة الرياضة بين البالغين السعوديين من 13 % إلى 19 % ومنها تأهل منتخباتنا الوطنية وصفوة أنديتنا إلى المشاركة في عدد غير مسبوق من المنافسات الإقليمية والقارية والعالمية، وحصول رياضيي المملكة على مراكز متقدمة في بطولات رياضية إقليمية وقارية متنوعة من ألعاب القوى والرياضة البارالمبية (رياضة ذوي الإعاقة)، ومنها حضور الرياضة النسائية بالمشاركة والمنافسة غير المسبوقة، ومنها التعاقد مع ما نسبته 40 % من السيدات السعوديات (41 سيدة) من مجمل المتعاقدين في سنة التقرير بالرغم من توقف التوظيف في الوزارة على نظام الخدمة المدنية بسبب

ظروف التحول، وإضافة إلى ذلك أفادت الوزارة أنها تعمل على خطة لتوظيف السعوديات فور اكتمال التحول إلى وزارة لتمكين المرأة في ميدان الرياضة.
ومما أنجز في عام التقرير تصميم وتنفيذ مبادرات وفعاليات رياضية عالمية في كرة القدم وكرة السلة والفنون القتالية والفروسية وسباق السيارات على أرض المملكة، مما أسهم في لفت مزيد من الانتباه إلى مكانة المملكة وقدراتها في ميدان التنظيم والقيادة والإنجاز في المجال الرياضي وقد عكس تقرير الوزارة هذه النواحي بتفصيلات واضحة، لكن لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى لاحظت أن هذه الإنجازات، رغم ردف معظمها بأرقام في التقرير، لم يرافقها تحديد مسبق للمستهدفات السنوية المطلوب إنجازها على مستوى عدد ونوع البرامج والمبادرات، ونتائج المسابقات الرياضية والتصنيفات المنشودة لمراكز منتخباتنا الرياضية الوطنية على المستويات الإقليمية والقارية والعالمية في مختلف الألعاب.
ولا شك أن تحديد المستهدفات الرقمية والنوعية السنوية مسارات العمل كافة، وما تحقق أولم يتحقق منها، هي محكات ومؤشرات أداء واقعية مطلوبة لقياس الأداء.
وجاء في تقرير الوزارة واللجنة أن من الأهداف الاستراتيجية للوزارة زيادة النشاط والمشاركة المجتمعية من خلال الوصول إلى جميع الفئات والشرائح المجتمعية دون استثناء، بما يسهم في وجود مجتمع حيوي ويحقق هدف زيادة عدد الممارسين في المملكة إلى 40 % حسب رؤية المملكة، وترى اللجنة إمكانية الاستفادة من مساحات الأراضي الممنوحة لبعض المؤسسات والجمعيات الأهلية، والتي يبلغ عددها الإجمالي أكثر من 2500 مابين جمعية أهلية ولجنة تنمية اجتماعية ومراكز أحياء، لإنشاء وتشغيل صالات رياضية مناسبة، ومما سيساعد على ذلك وجود إمكانات للوزارة تتمثل في مقدرتها على حشد المتطوعين الذين بلغ عددهم نحو ستة الآف متطوع أسهموا في تنظيم الفعاليات في عام التقرير، مع وجود أكثر من 300 مجموعة رياضية. حيث يمكن الاستفادة من هذه الموارد البشرية في المساعدة على تنظيم فعاليات وأنشطة رياضية في الجمعيات الأهلية ولجان التنمية ومراكز الأحياء، وترى اللجنة أهمية تعاون وتنسيق وزارة الرياضة مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص، للاستثمار في بناء وتشغيل صالات رياضية ملائمة حيثما توجد مساحات أراض مناسبة تابعة لهذه المؤسسات، لتسهيل وصول الرياضة إلى قطاعات متنوعة من المواطنين قرب مقرات إقامتهم، ويخدم فئات متنوعة من المجتمع بما في ذلك النساء، وذوي الإعاقة وغيرهم.

الشورى يطالب بمعالجة الاعتماد على الملخصات الدراسية والالتزام بأخلاقيات البحث

عشرة قرارات لتجويد التعليم ومكافحة "الفساد العلمي"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1846841

نقص كفاءة الجامعات في تحقيق متطلبات المجتمع وتوصية لتحويل بعض المواد الدراسية إلى مهارية ومهنية
تمسكت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى بعشر توصيات على تقرير وزارة التعليم للعام المالي 40-1441، وأحال المجلس تقرير وجهة نظرها على ملحوظات الأعضاء إلى جلسة الأربعاء المقبل ليقترب بذلك من إقرار هذه التوصيات ورفع قرراه بشأنها إلى خادم الحرمين الشريفين حسب نظام الشورى، وقد طالبت بتجويد وتطوير التعلم عن بعد والتعليم المدمج بما يضمن استخدامها تكامليا مع التعليم الاعتيادي.
كما دعت إلى إعداد دراسة إعادة تأهيل وتوزيع الموارد البشرية في الوزارة وفق متطلبات واحتياجاتها واحتياجات إدارات التعليم في مختلف مناطق المملكة، وشددت على تنمية الجوانب المهارية عند الطلبة بدراسة تحويل بعض المواد الدراسية إلى مواد مهارية ومهنية، وركزت التوصية الرابعة على معالجة مشكلة الاعتماد على الملخصات والمذكرات

الدراسية بدلا عن المقررات المعتمدة، فيما نصت التوصية الخامسة على إنشاء إدارة المخاطر الوزارة وفي إدارات التعليم في جميع المناطق بما يضمن استدامة العملية التعليمية.
وطالبت لجنة التعليم الوزارة بإجراء دراسة تقويمية تتبعية متزامنة (التقويم التلازمي) مع تطبيق لائحة الوظائف التعليمية، وذلك بغرض تطوير محتواها وتجويد أحكامها في ضوء محاكاة التطبيق، وأكدت التوصية السابعة على الوزارة ومجلس شؤون الجامعات دعم استقلالية الجامعات كما ينص عليه نظامها، وفي ثامن التوصيات التي يقترب مجلس الشورى من إقرارها طالبت لجنة التعليم والبحث العلمي الجامعات بالعمل على زيادة الكفاءة الخارجية مدى قيام الجامعات بتلبية متطلبات المجتمع وخطط التنمية وكذلك الكفاءة الداخلية (الرسوب والتسرب) ووضع الحلول لزيادة كفاءتها، ونصت التوصية التاسعة "على الجامعات تشديد الرقابة على حماية الملكية الفكرية، والتأكيد على الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي"، ودعت التوصية العاشرة مجلس شؤون الجامعات إلى دراسة إعداد مشروع نظام لمكافحة الفساد العلمي بكافة أشكاله وصوره.
تعدد أوجه الفساد العلمي
وحسب مصادر "الرياض" لم تتراجع اللجنة عن أي توصية من توصياتها ولم تقبل بالتوصيات الإضافية ومنها مطالبة د. أحمد الزيلعي بإلغاء شرط ألا يكون قد مضى على الثانوية العامة أو ما يعادلها مدة تزيد على خمس سنوات لقبول الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية، وقد ورفضتها اللجنة باعتبار أن الجامعات أصبح لها نظام جديد يضمن استقلاليتها ولدى كل جامعة إجراءات داخلية تختص بها وبالتالي اعتبرته اللجنة إجراء داخلي، ورفضت لجنة التعليم توصية للدكتور سليمان الفيفي تستهدف إلزام المدارس بوجود مرافق لقائد الباص، وأكدت اللجنة تحقق مضمون التوصية بناء على لائحة النقل المدرسي التي من ضمن اشتراطات السلامة وجود مرافق لمن تقل أعمارهم عن 12 سنة.
وأشار تقرير اللجنة الذي حصلت عليه "الرياض" إلى تعدد أوجه الفساد العلمي الذي لم تغطه الأنظمة السابقة كحماية حقوق المؤلف، والمطبوعات والنشر والجرائم المعلوماتية، وتنظيم هيئة تقويم التعليم، ورأت اللجنة أن الفساد العلمي بكافة أشكاله وصوره بحاجة إلى تجريم، وعدم الاكتفاء بالعقوبات الإجرائية الإدارية التي تتخذها الجامعات أو غيرها بحق من يثبت عليه فساداً علمياً، وأكدت اللجنة أن المجتمع بحاجة إلى أن يتخلص من آثار الفساد العلمي السلبية، كما يدخل في هذا النطاق المكاتب والأفراد الذين يعدون الأبحاث للطلاب والطالبات دون تجريم أعمالهم وتحديد عقوبات رادعة لهم، ناهيك عن تدني المخرجات التعليمية التي تدخل تحت مظلة الفساد العلمي، ومن يقدمون معلومات غير صحيحة في مجال تخصصهم، وغيرها من أوجه الفساد.
مراجعة ومتابعة تطبيق لائحة الوظائف التعليمية وإعادة تأهيل وتوزيع الموارد البشرية في وزارة التعليم
رفض توصية تستهدف قبول الطلاب في الجامعات حتى بعد مضي خمس سنوات على شهادة الثانوية
تدخل التعليم في قرارات الجامعات
وفيما يخص الجامعات تحديدا بعيدا عن التعليم العام، أكدت لجنة التعليم الشوريَّة على أن أبرز ما يحقق نجاح نظامها هو دعم استقلاليتها كما نص عليه نظامها، وتجنب تدخل الوزارة في صناعة قرارات الجامعات، وبالمقابل فإن على مجلس شؤون الجامعات أيضا التأكيد على استقلالية الجامعات وتطبيق ما يعزز استقلاليتها مثل الإسراع في تشكيل مجالس الأمناء، فإلغاء البيروقراطية والاستقلال التام والصحيح الكافي للجامعات بأركانها الثلاثة المالية والإدارية والأكاديمية مع وجوب الاحترام الفعلي لهذا الاستقلال هو الذي يعول عليه في تحقيق النقلة النوعية لبناء شخصيتها وقدراتها الذاتية الداعمة للبيئة البحثية المنتجة، ويجعل الوزارة تتفرغ لمسؤولياتها الأخرى.
ولفتت اللجنة إلى أن النزاهة العلمية واحترام الملكية الفكرية تعد ركناً رئيساً من أخلاقيات العمل الأكاديمي والنشر العلمي، وقد ورد للجنة تقارير عدة تتناول مشكلات متنوعة في هذا الجانب من تعد لبعض المنتسبين للمجال الأكاديمي على أخلاقيات البحث العلمي، وعلى الرغم من بذل المجالس العلمية في الجامعات أدوارا جيدة في هذا الشأن، إلا أن هذه التعديات مع الأسف الشديد لا زالت قائمة، كما أن أخلاقيات البحث العلمي تستوجب اتباع إجراءات أخلاقية صارمة عند القيام بدراسات علمية على البشر أو الحيوانات، وهو ما يتطلب أيضا عناية خاصة من الجامعات للتأكد من استيفاء أخلاقيات البحث العلمي قبل البدء في هذه الدراسات، وأثناء تنفيذها، وقد وجدت اللجنة من واجبها التأكيد على هذا الجانب.
تدني التحصيل الدراسي
إلى ذلك يستمع المجلس لدر لجنة التعليم على ملحوظات وآراء الأعضاء تجاه تقرير وزارة التعليم للعام المالي 1441-40، ومن ذلك ما أشارت إليه د. أمل الشامان من أن ضعف المهارات الكتابية سبب رئيس في تدني التحصيل

الدراسي بشكل عام، ومطالبتها وزارة التعليم بتجريم انتشار العروض الخاصة بحل الواجبات والأبحاث العلمية في خدمات الطالب التي تكون على مرأى ومسمع الوزارة كما طالبت بتبني تنظيم لتجريم هذا العمل.

وقد أبدى د. عبدالله البلوي رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب ملحوظاته على التقرير أوجزها في علاقة الوزارة بهيئة تقويم التعليم ومستقبل التعليم، وسلم الوظائف التعليمية، وقال: إن الوزارة تطالعنا باقتراحات على لسان متحدثها أو في لقاءات الوزير ويتفاجأ المستمع والمتلقي وكأنها تبدأ من جديد في رحلة جديدة نحو مستقبل في فجوة عن الماضي، لا تعلم معه أين ذهبت الاستراتيجيات السابقة لها، وأين مؤشرات تحققها إن وجدت، وتساءل.. ألا يعزى تدني نتائج الطلاب إلى غياب العمل المؤسسي في وزارة مهمة كوزارة التعليم؟ فأين هم من سياسة التعليم الواضحة؟ ولماذا لا يستفيدون من أسباب التأخر لدى الطلاب؟ أما آن لتلك الاجتهادات أن تنتهي وتلتزم الوزارة بما خطط له لتطوير التعليم على أعلى المعايير والأطر في المجال؟ وقال: "وهنا يبرز تساؤل ما العلاقة بين وزارة التعليم وهيئة تقويم التعليم والتدريب؟ فلا الهيئة قيمت التعليم، ولا الوزارة قومته!. وهذا يحتاج إلى توضيح بشفافية وأن يكون دورهما تكاملياً لا تنافسياً."

وتابع: طالما أقر مجلس الوزراء -وهو أعلى سلطة- عمل هيئة تقويم التعليم والتدريب بخصوص الإطار العام للمناهج بالسعودية، ليكون ضمن سياسة التعليم والذي انبثق عنه منذ عامين إقرار معايير المناهج في كافة التخصصات، وإدخال مسارات جديدة ضمن الإطار وفق أحدث التوجهات في المجال ولم يتبق على تلك المعايير لترى النور إلا أن تنفذ من وزارة التعليم في مرحلة التصميم التعليمي، وتفعل ذلك العمل الجبار الذي سينقل مناهجنا إلى العالمية، وسؤالي -والحديث للعضو البلوي- لماذا لم تنفذ الوزارة تلك المعايير في مناهجنا، ما منطلقها في ذلك؟ ونحن نعلم أن إحدى مهام هيئة تقويم التعليم حسب نظامها هي إعداد وبناء معايير مناهج التعليم، وقال د. البلوي: "أتمنى من الوزارة أن توضح أسبابها في عدم تنفيذ ذلك المشروع الوطني لتطوير التعليم بكل شفافية وقد بذل فيه جهد كبير في سبيل مستقبل تعليم زاهر لأبنائنا وآمل أن تساءل اللجنة مندوبي الوزارة عن ذلك."

الربحية والتعليم الجامعي خطان لا يلتقيان

ومن المداخلات التي سترد عيها لجنة التعليم مطالبة د. خالد الدغيثر وزارة التعليم بتخصيص 50% من صافي أرباح الكليات والجامعات القائمة على الربحية لأغراض البحث العلمي والتطوير الأكاديمي ورفع تقارير وقوائم مالية مدققة بما يعزز تحويل مسارها إلى مؤسسات غير ربحية، الذي قال إن الربحية والتعليم الجامعي خطان لا يلتقيان.

وأيضاً ما دعا إليه د. صالح الخثلان الوزارة من وضع ضوابط لتسابق الجامعات السعودية على الحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية لضمان أن يعكس المركز المتحقق المستوى الحقيقي لواقع البحث العلمي في الجامعة، وأن تُنظم الجامعات مؤتمرات سنوية متخصصة كمؤتمر وطني للعلوم الطبية وآخر للعلوم الإنسانية الاجتماعية ومؤتمر للعلوم الإدارية، وترى د. فاطمة القرني أن من أهم التحديات التي تواجهها الوزارة بعد زوال كورونا هو معالجة القصور في المعلومات والمهارات الذي بدأنا ملاحظتها على الطلاب والطالبات خاصة في المرحلة الابتدائية بسبب التعليم عن بعد، فالعملية التعليمية تراكمية ولا تنجح إلا بالتواصل المباشر خاصة في هذه المرحلة.

تباين جودة خدمات "السعودية" على طاولة الشورى

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/703935

المدينة - الرياض

A A

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته يوم الأربعاء المقبل تقريرا مقدما من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1441/1440هـ، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير وقدمت عليه عددا من التوصيات. وطالبت اللجنة في تقريرها المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بالإسراع في علاج جميع الجوانب المسببة للتباين في جودة الخدمات المقدمة على رحلاتها، وتطوير آليات التنسيق بين أطراف الإنتاج والمستفيدين وشركاء النجاح لتجويد الأداء والرقي بالخدمات. كما يناقش المجلس بعد ذلك تقريرا من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للمركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية للعام المالي 1441/1440هـ.

تأهيل 1000 أرملة ومطلقة للتوظيف وإقامة المشروعات بالمدينة

600متطوع من الجنسين بلجنة التنمية الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/703845

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة

A A

كشفت لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بالمدينة المنورة عن ارتفاع عدد المتطوعين لخدمة أهالي المدينة المنورة إلى 600 متطوع من الجنسين، ولفت المشاركون في ندوة نظمتها المدينة في ادارة اللجنة الى الجهود المتواصلة حاليا لتأهيل 1000 من الأرامل والمطلقات والمعلقات للحصول على وظائف او اقامة مشروعات خاصة بهن مشيرين الى وجود 30 فريقًا تطوعيًا يقدم خدماته للمستحقين في مختلف المجالات، وشددوا على اهمية التميز والتكامل في تنمية مجتمع طيبة الطيبة من خلال جمعية التنمية الاجتماعية، وتفعيل الطاقات وتحقيق التواصل بين شرائح المجتمع وتكوين قيادات شبابية قادرة على العمل التطوعي.

في البداية قال مصلح الصبحي رئيس لجنة التنمية الاجتماعية بالمدينة المنورة أن جمعية التنمية الاجتماعية مسجلة برقم 8 في وزارة الموارد البشرية وتأسست عام 1382 هـ، وتعتبر من أقدم الجمعيات التي تعنى بخدمة المجتمع، ولدينا 4 موظفين يديرون أعمال الجمعية و600 متطوع من رجال ونساء وهدفها تنمية المجتمع المديني من خلال المبادرات المختلفة، ولدينا وحدة للعلاقات العامة والإعلام ووحدة خاصة بالتدريب ووحدة للنشاط الرياضي والكشفي و30 فريقًا تطوعيًا في منظومة متكاملة يشرف عليها عضو مجلس الإدارةعبدالله السريحي ومصلح السهلي ومدير الوحدة التطوعية عبدالإله الرويتعي مشيرًا إلى أن المنصة إلكترونية تحفظ للمتطوع حقوقه.

تأسيس الفريق التطوعي

وقال عبدالإله الرويتعي مدير الوحدة التطوعية بالجمعية، أنه على من يرغب في تأسيس فريق تطوعي الحضور لمقر الجمعية للتعرف على اهدافه.وفي حال اقتناعنا عليه التقديم على موقع الجمعية بعدها يكون تحت الملاحظة والمتابعة لمدة 3 أشهر، وبعد ذلك يكون عضوًا مستدامًا ويدخل تحت مظلة جمعية التنمية الاجتماعية، ودورنا أن نقدم لهذه الفرق التطوعية الدعم اللوجستي ورفع الخطابات للجهات المعنية ومخاطبة الرعاة، كما نتدخل في حل المشكلات التي تحدث بين بعض الفرق المتطوعة لتقريب وجهات النظر، ومن شروط الفرق التطوعية الزي الموحد وان لا يقل عدد الفريق عن 8 أشخاص وقت

التأسيس، ومن حق أي سيدة أن ترأس فريقًا متطوعًا، ولدينا فرق تطوعية رجالية بحتة واخرى نسائية والبعض الثالث مزيج من الاثنين، ولدينا توجه لعقد دورات تدريبية للفرق التطوعية، وبهذه المناسبة أشكر جميع الفرق التطوعية التي نفذت بعض البرامج المجتمعية قبل واثناء وبعد اليوم الوطني 90 كما أشكر عبدالله السريحي عضو مجلس الإدارة والمشرف على التطوع ومصلح صالح السهلي عضو مجلس الإدارة والمشرف على التطوع لما يقدمان لنا من تسهيلات لخدمة الفرق التطوعية.

جمعية الأرامل والمطلقات

وتحدث الدكتورعلي ناجي طرابيشي عضو مجلس الإدارة بالجمعية ورئيس وحدة التدريب عن صدور الموافقة على تأسيس جمعية الأرامل والمطلقات والمعلقات في 19-7-1440ومجالها تنموي وتأهيلي على المستوى المعرفي والمهاري للفئات المستهدفة، كما تهتم بورش العمل لكسب المستهدفات مهارات مهنية تساعدهن لسد حاجتهم المادية ورفع كفاءتهن التعليمية وبناء ودعم مشروعاتهم الفنية مع توفير الدعم للحد من الآثار السلبية بسبب الطلاق والترمل مع عمل الدراسات والابحاث للحد من ظاهرة الطلاق وتعليق الزوجات. والجمعية بها قسم نسوي مكون من 5 سيدات، ووصل عدد المطلقات والمعلقات والأرامل إلى ألف سيدة وقد دربنا ما يقارب 150 سيدة خلال 3 أشهر، ولانمانع في حضور أي سيدة لهذه الدورات التأهيلية، فيما تقدم جمعيات أخرى العون المادي والارزاق ومنها المستودع الخيري وجمعية البر الخيرية وتستطيع كل سيدة أن تتواصل بنا عن طريق التواصل الاجتماعي والحضور لمقر الجمعية بالطريق الدائري، ونحن بحاجة كبيرة للدعم المادي من أصحاب الأيادي البيضاء.

تعرّف على تعديل نظام مكافحة الرشوة.. ما هي المادة الـ 14 ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2044289

أكدت مصادر «عكاظ» أن التعديل الخاص بنظام مكافحة الرشوة، الذي أقره مجلس الوزراء أخيراً تضمن تعديل المادة (الرابعة عشرة) من النظام، لتكون بالنص الآتي: «يُصدر وزير الداخلية -بناءً على توصية لجنة تكون من (وزارة الداخلية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد)- قراراً بإعادة النظر في العقوبات التبعية بعد مضي 5 سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة الأصلية، ويعتمد وزير الداخلية آلية وقواعد عمل اللجنة.«

وأكد التعديل عند تسمية الجهات الحكومية لممثليها في اللجنة المنصوص عليها في تعديل نظام مكافحة الرشوة مراعاة المستوى الإداري والخبرة والتخصص المناسب لطبيعة مهمات اللجنة. وعلق عضو النيابة السابق المحامي صالح مسفر الغامدي، قائلاً: إن العقوبات التبعية لا تحتاج حكماً قضائياً، فعلى سبيل المثال الموظف المدان بالرشوة يعزل من وظيفته ويحرم من تولى الوظائف الحكومية بعد صدور حكم بإدانته، والحرمان من الوظيفة لا تكون بحكم قضائي بل عقوبة تبعية وفق النظام وتكون بعد تنفيذ الحكم القضائي، إذ لا يتمكن من العودة لأي عمل حكومي بعد تنفيذ العقوبة. ومن العقوبات التبعية معاقبة المحكوم بعد انقضاء عقوبته القضائية بالحرمان من الحقوق والمزايا، والعزل من الوظائف، ووضع المحكوم عليه تحت المراقبة وغيرها من العقوبات. واعتبر المحامي الغامدي عبر «عكاظ» التعديل خطوة ضمن خطوات تعديل الأنظمة في السنوات القليلة الماضية، منها إلغاء أحكام الجلد في العقوبات التعزيرية والاكتفاء بعقوبة السجن والغرامة والعقوبات البديلة وفق الأنظمة، وإلغاء عقوبة القتل في حق الأحداث، بجانب التوجه لفرض عقوبات بديلة في بعض الحالات، وخطت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة وديوان المظالم ومعها العديد من الوزارات والجهات خطوات حثيثة ومتسارعة نحو تحديث الكثير من الأنظمة وأتمتة المنظومة العدلية وتطوير الأنظمة وتعديلها وتحسين بيئة العمل والتحول للعمل الإلكتروني.

شكوى ضد مستشفى بسبب سوء معاملة لطفل معاق..

•الصحة" للشاكي: أين الفيديو؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2044285

تتحقق ثلاث جهات، منها الشؤون الصحية بجدة، في شكوى تقدم بها مواطن ضد مستشفى للعناية المزمنة، أكد فيها أن نجله المقعد الذي يعالج في المستشفى تعرض إلى إساءة في التعامل. مؤكدا أنه رصد التجاوزات عبر الكاميرات الخاصة في المنشأة. وقال عبدالله بن جميل إنه أدخل ابنه المستشفى مقابل مبلغ ٢٢٠٠ ريال شهريا يقوم بدفعها بينما تقوم وزارة الصحة بدفع الجزء المتبقي من مبلغ الرعاية البالغ ٥٠٠٠ ريال، «للأسف تحدث تجاوزات من بعض العاملين في المستشفى مع التعامل الجاف، فضلا عن تردي مستوى النظافة، وقلة عدد هيئة التمريض، وعدم قدرة بعضهم على

التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وقلة عدد الأطباء مقارنة مع 300 مريض يتلقون العلاج في المستشفى.«
ويضيف والد المعاق أنه طالب المستشفى بتحسين الخدمة ورد عليه أحد المسؤولين «ارمِ ابنك في الشارع». «وعند علمهم برصدي المخالفات عبر الكاميرات الخاصة في غرفة ابني قاموا بتعطيلها ثلاثة أيام حتى لا يتم رصد أي مخالفات جديدة وتحسين الوضع أمام مسؤولي الصحة.«
في المقابل، أكدت إدارة التواصل والعلاقات العامة بصحة جدة وجود معاملة منظورة (تحت الإجراء) مقيدة بتاريخ 1442/2/11هـ في إدارة الالتزام، قسم المتابعة الفنية، يشكو فيها صاحبها من وجود إهمال طبي، وتم الشخوص إلى المنشأة من لجنة مختصة بناء على عدة بلاغات على مركز ٩٣٧ من ذوي المريض، علما أن الشاكي لم يتقدم بأي محتوى لمقطع مصور (فيديو)، أو شكوى بخصوص المقطع.
وأضافت «الصحة»: تبين أن المنشأة مرخصة وتعمل نظاميا وفق الأنظمة المتبعة، والقوى العاملة متوافقة مع الاشتراطات النظامية، وهناك زيارات إشرافية دورية على المنشأة، ولم يتبين خلال زيارات المنشأة المبنية على البلاغات المقدمة من والد المريض وجود أي نقص في كادر التمريض، أو قصور في النظافة، وتبين بعد معاينة المريض بواسطة المختصين أنه يتلقى العناية الطبية الكاملة حسب المعمول به.

"التعليم": ظروف كورونا تتطلب رفع درجة الوعي لدى الأسر وأولياء الأمور
للحد من التأثيرات النفسية عليهم

المصدر: جريدة سبق الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://sabq.org/7zx3bd

"أكدت وزارة التعليم، أن الظروف الاستثنائية التي يعيشها الطلاب والطالبات في هذه المرحلة من جائحة كورونا، وما ترتب عليها من اعتماد التعليم عن بُعد؛ تجعل من الأهمية رفع درجة الوعي لدى الأسر وأولياء الأمور للحد من التأثيرات التي قد تنعكس نفسياً على الأبناء، من خلال الحرص على أن يظل الطلبة على اتصال مع أقرانهم أثناء الجائحة لتحقيق التواصل معهم، بالإضافة لمتابعة الأهالي لاحتياجات أبنائهم النفسية وتقديم الدعم لهم في حالة العزلة والانسحاب المتكرر، أو كثرة وقلة الأكل والنوم، أو سرعة الانفعال، وانخفاض المزاج من خلال التحلي بالصبر، والتعاطف، والحوار، والمناقشة معهم.
وتشارك وزارة التعليم، المجتمع الدولي في الاحتفاء والمشاركة باليوم العالمي للصحة النفسية الذي يصادف 10 أكتوبر من كل عام، وذلك استشعاراً بأهمية الوعي بمشكلات الصحة النفسية، وتعزيز مكانتها لدى الطلاب، إضافة إلى توفير الخدمات والرعاية النفسية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة في البيئات المجتمعية، كذلك توجيه المزيد من الاهتمام لموضوعات الصحة، والمشكلات النفسية.
وأشارت الوزارة إلى أنها تكرس جهودها لدعم الصحة النفسية في عقد الشراكات مع الجهات المعنية، وبناء وتصميم بعض البرامج الإرشادية النفسية الوقائية والبنائية والعلاجية، واستحداث بعض المراكز والإدارات واللجان الداعمة لمكافحة المخدرات، وتقديم البرامج واللوائح والتعاميم والأنظمة والمناهج الدراسية؛ سعياً منها لتحقيق جودة الحياة للطالب والقدرة على مواجهتها.
وتتأثر الصحة النفسية بعوامل بيئية داخلية وخارجية أهمها الأسرة، والمدرسة، والعمل، كذلك تمتلك أربعة معايير يمكن الاعتماد عليها في الحكم على تحقق ووجود الصحة النفسية، منها الخلو من الاضطراب النفسي، والقدرة على مواجهة الأزمات والصعوبات، وتكامل الشخصية، وتفاعل الشخص مع محيطه، وشعوره بالسعادة والرضا والحيوية، والتكيّف البيئي بأبعاده وأشكاله المختلفة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

64.6 %من تأشيرات العمل في 3 أشهر ذهبت إلى القطاع الخاص .. 97 ٪ منها لم تستخدم

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 23 صفر 1442هـ -10 أكتوبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/10/09/article_1941321.html

"»"بلغ عدد تأشيرات العمالة الصادرة خلال الربع الثاني من العام الجاري، 49566 تأشيرة، حيث استحوذ القطاع الخاص على نحو 64.6 في المائة من إجمالي الصادرة.

ووفقا لإحصائية حديثة صادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية- اطلعت "الاقتصادية" عليها- يقدر عدد التأشيرات، التي استخرجت للقطاع الخاص بنحو 32038 تأشيرة عمل، حيث إن 96.6 في المائة من هذه التأشيرات لم تستخدم.

وجاءت التأشيرات المستخرجة للقطاع الحكومي في المرتبة الثانية باستخراج 11827 تأشيرة، فيما يقدر عدد التأشيرات الصادرة للأفراد نحو 5701 تأشيرة عمل.

وشكلت التأشيرات المستخرجة لاستقدام الرجال النسبة الأعلى بـ79.6 في المائة، إذ بلغ عددها 39446 تأشيرة، مقابل 10120 تأشيرة للإناث خلال الفترة نفسها.

وبحسب أنظمة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فإنه يتم نقل خدمات العامل أو العاملة المنزلية إلى صاحب عمل آخر في حال ثبت تأخر صاحب العمل في دفع الأجور لثلاثة أجور متتالية أو متفرقة دون سبب راجع إلى العامل، وذلك لإتاحة الفرصة لعمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم، العمل مرة أخرى في الحالات، التي لا يكون عامل الخدمة المنزلي، ومن في حكمه، سببا في حدوثها.

وتؤكد ضوابط وتنظيمات الاستقدام على عدم جواز ممارسة أي من الأنشطة المتعلقة بالتوسط في الاستقدام، وتقديم الخدمات العمالية، وتأجير خدمات العمالة للغير، إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة.

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قرارا وزاريا يقضي بتوطين مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، ويسري هذا القرار على جميع المنشآت في سوق العمل، التي يعمل بها خمسة عاملين فأكثر في وظائف هندسة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير التطبيقات والبرمجة والتحليل، والدعم الفني والوظائف الفنية للاتصالات.

وتطمح الوزارة إلى توفير تسعة آلاف فرصة وظيفية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيزه للنمو، وحددت الأجر المحتسب في توطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات المستهدفة بحيث يبدأ من سبعة آلاف ريال للمهن التخصصية وخمسة ريالات للمهن الفنية.

ويأتي هذا القرار ضمن مجموعة من قرارات توطين المهن، التي عملت عليها الوزارة، وامتدادا لاتفاقية خطة توطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات، التي أبرمتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وصندوق تنمية الموارد البشرية ومجلس الغرف السعودية ممثلا في اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات، التي تهدف لتمكين خريجي الاتصالات وتقنية المعلومات من أبناء الوطن من الحصول على فرص عمل لائقة وتوفير بيئة عمل مناسبة ومحفزة لهم في القطاع الخاص، وتعزيز عملهم في الوظائف المحورية للإسهام في تنمية القطاع الخاص.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عدالة الدخل والعجز الخارجي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/10/11/article_1941976.html

سعود بن هاشم جليدان

تزامن تراجع عدالة توزيع الدخل مع تدهور الموازين الخارجية لعدد من الدول المتقدمة منذ بداية ثمانينيات القرن الـ20. وتأتي في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا. من جانب آخر، شهدت الموازين الخارجية لعدد من أعضاء منظمة التعاون والتنمية - التي استقرت بها حصص الفئات السكانية الأعلى دخلا - فوائض أو استقرارا في الحسابات الجارية، وكان على رأس هذه الدول اليابان وألمانيا وفرنسا. وتطرقت إحدى دراسات صندوق النقد الدولي - منذ عدة أعوام - إلى العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والموازين الخارجية، وخرجت باستنتاجات مدعومة ببيانات وتحليلات نظرية تؤيد العلاقة بين تدهور عدالة توزيع الدخل وازدياد الاختلالات في الموازين الخارجية لدول العالم، وخصوصا الحسابات الجارية للدول المتقدمة.

وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين تغيرات حصة الشرائح السكانية الغنية من الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات الحسابات الجارية للدول المتقدمة منسوبة للناتج المحلي (أي إن ارتفاع نصيب الأثرياء صاحبه تدهور الحسابات الجارية). وكان تأثير تدهور عدالة الدخول قويا في بعض الدول حتى إنه فسر بشكل شبه كامل عجز الحساب الجاري في المملكة المتحدة بين سبعينيات القرن الماضي و2007.

ينقسم المجتمع في أي دولة فعليا إلى جزأين أحدهما غني يمثل نسبة منخفضة من السكان، لكنه يملك حصة كبيرة من ثروات البلاد، ويتحكم بشكل كبير في وسائل الإنتاج، ويحصل على نسبة من الدخول تفوق كثيرا نسبتهم السكانية، بينما الجزء الآخر هم العاملون الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان. يتنافس الأغنياء وباقي السكان على الدخول في الاقتصاد، فارتفاع حصة الأغنياء من الناتج يخفض حصة أغلبية السكان. تراجع عدالة توزيع الدخل في أي اقتصاد تعني زيادة حصة الأغنياء من الدخول ورفع فوائضهم المالية التي يودعونها، أو على الأصح، يستثمرونها في النظام المصرفي أو في أوراق مالية. عند تراجع نصيب العاملين من الدخل يحاولون الحفاظ على مستويات استهلاكهم التاريخية فيلجأون إلى الاقتراض من المصارف.

تتمتع الدول المتقدمة بأنظمة مالية كفؤة توفر السيولة، ما يسمح للشرائح السكانية العاملة بالاقتراض للحفاظ على مستويات معيشة مستقرة. تحرر الدول الأسواق المالية لتوفير الموارد المالية للتعامل مع ازدياد الطلب على التمويل، ما يزيد تدفق الفوائض المالية الأجنبية إلى البلاد، كما يقوم الأغنياء والنظام المصرفي بعمليات الوساطة لجذب الأموال الأجنبية وإقراضها للشرائح السكانية متوسطة ومنخفضة الدخل. تقود زيادة الائتمان إلى تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد بمعدلات تفوق نمو العرض الكلي، وهو ما يضخم فجوات الموارد الخارجية للدول، ويرفع مستويات التدهور في الحسابات الجارية، ويطيل فترة العجز.

تلجأ الدول إلى التحرير المالي لتلبية الطلب المتزايد على الائتمان وتمكين الشرائح السكانية العاملة التي تمثل الأغلبية الساحقة للسكان من الحفاظ على مستويات استهلاكها، لكن هذا الحل قصير الأجل ومؤقت، حيث يقود إلى تفاقم كبير في عجز الحسابات الجارية، ويرفع ديون الأسر وتكاليف خدمة الديون، الأمر الذي يخفض الاستهلاك على الأمد الطويل. قد يتفاقم الوضع أكثر عندما يلجأ الأغنياء أيضا إلى اقتراض الإيداعات الأجنبية واستثمارها في الأصول المالية بدلا من الأصول الحقيقية ما يرفع عجز الحسابات الجارية إلى مستويات غير مسبوقة.

شهدت معظم الدول الصاعدة تدهورا مماثلا في عدالة توزيع الدخل، لكن عديدا منها تمكن من تحقيق فوائض كبيرة في الحسابات الجارية. ويرجع هذا إلى انخفاض كفاءة الأنظمة والقطاعات المالية والمصرفية في تدوير فوائض الأغنياء إلى الشرائح السكانية العاملة. وتعاني الدول النامية تحيزا كبيرا للقطاعات المالية والمصرفية لمصلحة الأغنياء الذين يفضلون الاستثمار في الأصول الأجنبية أكثر من نظرائهم في الدول المتقدمة، وذلك لأسباب متعددة أبرزها التحوط من مخاطر الدول الاقتصادية وأسعار العملات المحلية ونسب التضخم المرتفعة. وهذا يقود إلى تراجع نمو الاستهلاك والاستثمار

المحليين في الدول الصاعدة، ما يرفع الفوائض المالية في الحسابات الجارية لعدد منها. تسعى الدول الصاعدة إلى زيادة كفاءة الأنظمة والمؤسسات المصرفية والمالية لتمكين العاملين من الحفاظ على مستويات استهلاك معينة، لكن هذا يؤدي إلى زيادة ديون الشرائح السكانية العاملة (الفقيرة والمتوسطة وهم أغلبية السكان) وزيادة أصول الشرائح الغنية. ستساعد هذه السياسات على خفض الاختلالات المالية بين الدول، لكنها ستعمق معضلة الديون داخل الدول.

تصرفات الأسر الناتجة عن تراجع عدالة توزيع الدخل تفسر جزءا كبيرا من اختلالات الموازين الخارجية، لكنها ليست الوحيدة المسؤولة عن ذلك، فهناك دور كبير للعجز المالي الحكومي في تفاقمها. ويقود العجز المالي الحكومي المزمن إلى ازدياد منافسة الحكومة على الائتمان المحلي والتسبب في شح الائتمان عند مستويات معينة، فيضطر القطاعان الخاص والعام إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، الذي يزيد انكشاف البلاد على المخاطر الخارجية. كما تلعب معدلات الفائدة المنخفضة أو تكاليف الائتمان المنخفض دورا في تشجيع الاقتراض سواء من المصادر المحلية أو المصادر الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

مجلس الشورى المأمول! ..

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 صفر 1442هـ -11 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2044233

صدقة يحيى فاضل

بعد أيام قليلة من الآن، سوف تتم إعادة تشكيل مجلس الشورى السعودي، ليبدأ المجلس دورته الثامنة، بعد صدور نظامه الجديد عام 1412هـ. والحديث عن المجلس، أو حتى عن جزئية فيه وعنه، ذو شجون لا حصر لها، فللمجلس جوانب وتداعيات، وأمور متعلقة، كثيرة.

تشرفت باختياري عضواً في مجلس الشورى، اعتبارا من دورته الرابعة، التي بدأت يوم 1426/3/3هـ. وتشرفت بتجديد عضويتي في المجلس مرتين، انتهت يوم 1438/3/3هـ. وحظيت وسعدت بإتاحة هذه الفرصة الثمينة لي (12 عاما) لأشارك، مع الصفوة المختارة من خيرة رجالات هذا البلد الكريم، في بلورة النظم والقرارات، التي تحكم الحياة العامة لبلادنا، وتوجه حاضرها ومستقبلها، نحو الخير والرفعة والتطور الإيجابي. وهي عضوية تكليف قبل أن تكون عضوية تشريف.

لقد تابعت (بحكم التخصص) هذا «المجلس» منذ نشأته في بلادنا، وبعد صدور نظامه الجديد عام 1412هـ، مروراً ببدء دورته الأولى عام 1414هـ، وحتى الآن. وأستطيع القول: أن هذا «المجلس»، في صورته الحالية، تطور نحو الأفضل، وإن ببطء. ومن أبرز ملامح هذا التطور: زيادة أعضائه من 60 في الدورة الأولى إلى 150 اعتبارا من الدورة الرابعة وما بعدها، وتوسيع بعض صلاحياته... مبتعداً عن «الاستشارة» حصريا، ومقترباً نحو «التشريع الأساسي». كما انفتح المجلس على المجتمع... وزاد تفاعله مع المواطنين، عبر زياراتهم له، ومشاركتهم غير المباشرة، في مخرجاته. وواكب ذلك انفتاح إعلامي... جعل معظم ما يدور بالمجلس معروفاً لدى المواطنين، ومقدراً من أغلبهم... كون ما يدور فيه يتحسس مشاكلهم وآمالهم، ويكرس الفكر، لإيجاد الحلول الأنجع.... للمشاكل والعقبات، وتحديد السبل الأسلم لبلوغ الآمال والطموحات.

ومن الصعب تقديم «تقويم» للمجلس في عجالة كهذه. فمثل هذا التقويم يحتاج إلى كتاب، على الأقل. ولا أخفيكم أنني قد وضعت اللمسات الأولى لكتاب مطول عن المجلس، من حيث واقعه والمأمول منه. وأتطلع لإصداره، إن سمحت الصحة، وكان في العمر بقية.

****

ومبدئياً، أرى أن المجلس يمكن اعتباره الآن مركز ترشيد القرارات والنظم والقوانين، الصادرة عن حكومتنا الرشيدة، والمنظمة لحاضر ومستقبل شعبنا العزيز. ويتطلع الكثير من المسؤولين والمواطنين، بمختلف فئاتهم، ومستوياتهم، إلى أن يصبح هذا المجلس «قطب الرحى» في نظامنا السياسي السعودي....عبر تحويله -المتأني والمتدرج- إلى سلطة تشريعية... لها ما لهذه السلطة من اختصاصات وصلاحيات، وعليها ما عليها من واجبات واستحقاقات.
لقد توصل الفكر السياسي العالمي، واستنادا إلى التجارب العملية والتاريخية لبني الإنسان، إلى صيغة عامة معروفة.... لما ينبغي أن تكون سلطة التشريع عليه، من حيث: التكوين والصلاحيات، وما إليهما. فالحكومة -أي حكومة- هي: السلطة العليا العامة في البلاد -أي بلاد- بفروعها الثلاثة: التشريع، التنفيذ، القضاء. فأي حكومة، وفي أي مكان وزمان، هي في الواقع عبارة عن: جهاز إداري ضخم.... يشرع وينفذ ويقاضي... وتعتبر «السلطة التشريعية» أهم السلطات الثلاث، لأنها هي التي تضع القوانين وتجيز السياسات، وترشد القرارات والاتفاقات، وتراقب التنفيذ وتتابعه...الخ.
مجلسنا ما زال في بداية الطريق. ولكن توجد فيه الكثير من ملامح السلطة التشريعية الحقيقية. كما أنه ليس جامدا، بل إنه يمكن أن يتطور... مقترباً -مع مرور الزمن- أكثر من السلطة التشريعية الحقيقية. وكلنا نريد، بالطبع، لمجلسنا أن يصبح كذلك، في إطار ثوابتنا الدينية والوطنية المعروفة. ويعتبر البعض إن مجرد تواجد المجلس -في حد ذاته- نقلة نوعية في التاريخ السياسي السعودي. فالتواجد غالباً ما يكون أفضل من عدمه، على أي حال.
وقد لمسنا أن قيادتنا الحكيمة تريد أن يكون هذا المجلس أداة فعالة... لخدمة الوطن والمواطن. فهو لم ينشأ للتفاخر أو الادعاء، أو التمويه. وإنما أنشئ ليكون عوناً فاعلاً وإيجابياً للسلطة التنفيذية، في تسيير أمور الدولة، وتصريف شؤون البلاد. ومن يحضر أغلب النقاشات في هذا المجلس، سيرى بأم عينه، ويسمع بإذنه، كيف أن معظم الأعضاء يجتهدون لتصيد أي خطأ أو قصور، للسلطة التنفيذية، ويحاولون جهدهم تقويم أي تجاوز، بما يبدونه من آراء متزنة وخلاقة وجريئة ونزيهة.
****
وبالطبع، فان أهم خصائص أي برلمان هي: امتلاكه للسلطة التشريعية الملزمة إضافة إلى كون أشخاصه منتخبين -بعدد مناسب- عبر الاقتراع المباشر، لضمان تمثيلهم لشعبهم. وغالباً ما يتراوح عدد النواب بين 50 – 600، في أغلب دول العالم، ذات الحكومات الديمقراطية. هذا عدا أشخاص المجلس الآخر -إن وجد- من السلطة التشريعية، التي يتكون معظمها من مجلسين شبه مستقلين، وخاصة في الدول الفيدرالية...
لذلك، لا يستغرب أن تنصب أهم وأبرز «التطلعات» تجاه مجلس الشورى، على تطويره... ليتضمن أهم خصائص البرلمانات. حتى أن ما يعرف بـ«التطوير»، أهم ملامحه هي: أنه يجب -في رأي الكثير من المعنيين- أن يبدأ بالبرلمان (الشورى) وينتهي به. ومع الاحترام لهذه الآراء (المطالب) نذكر إن التدرج والتأني أمران مطلوبان، بشدة وإلحاح، في حالتنا بالذات. وأي تطوير جاد لمجلس الشورى الراهن، يجب أن يتم في إطار الثوابت الدينية والوطنية لشعبنا. ولا بأس في منح المجلس سلطات تشريعية متنامية والأخذ بوسيلة الانتخاب، بشكل جزئي ومتدرج، مع زيادة عدد أعضائه إلى 250 عضواً، كحد أعلى، ولضمان «تمثيل» كافة أرجاء البلاد، إضافة إلى الاستمرار في إشراك المرأة، وإعطائها حق المشاركة السياسية كاملا، طالما أن ذلك لا يتعارض مع ثوابتنا.
ويجب أن يظل «الملك»، في نظامنا السياسي، هو المرجعية السياسة الدستورية. فذلك ضرورة تقتضيها اعتبارات سياسية وتاريخية معروفة. لذا، لا بد أن يكون له حق «النقض» على قرارات مجلس الشورى، وفق قواعد محددة دستورياً. وأن تطويراً كهذا لا بد أن يتم على مدار سنوات.

وختاماً، أؤكد أن رأيي هذا صادر من أعماق مواطن محب وغيور -أولاً وآخراً- وهو رأي قابل للصواب وللخطأ. والرأي الأتم هو لولاة الامر.

كاريكاتير

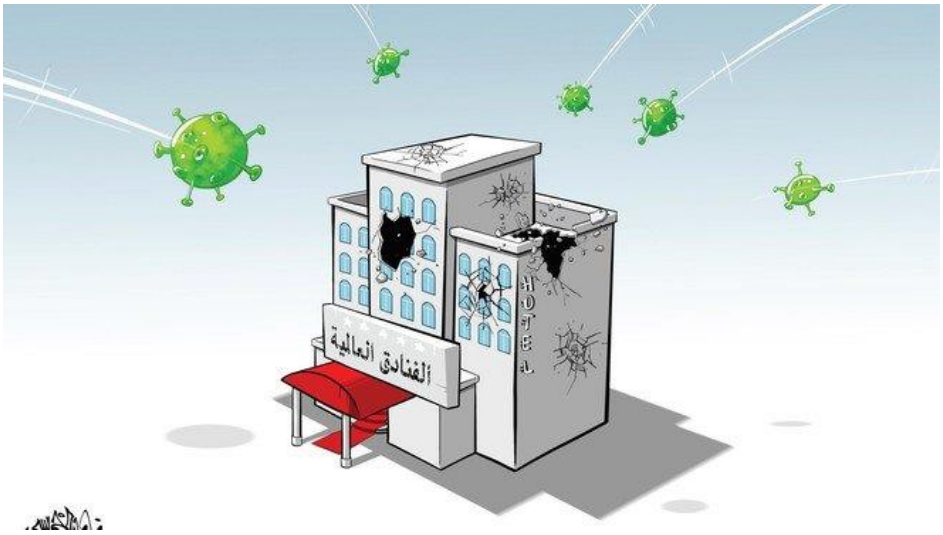	الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الاحد 24 صفر 1442هـ - 11 أكتوبر 2020م** https://www.aleqt.com/m
	الرياض www.Alriyadh.com **المصدر: جريدة الرياض** **الاحد 24 صفر 1442هـ - 11 أكتوبر 2020م** http://www.alriyadh.com/1846963